

## الجيش الليبي يستعد لإطلاق خارطة طريق سياسية جديدة

المحور التركي - القطري يستنفر أوراقه لدعم فايز السراج



التفويض الشعبي يربك الميليشيات

وقبل ذلك، أعربت وزارة الخارجية التركية عن "غضب" تركيا من إعلان قائد الجيش الليبي قبوله "التفويض الشعبي"، وإنهاء العمل باتفاق الصخيرات، ودعت في بيان لها إلى تنسيق رد دولي وفوري، باعتبار أن قبول التفويض الشعبي "يؤكد رفض القائد العام للجيش الليبي للحوار السياسي وللجهود الدولية بما في ذلك نتائج مؤتمر برلين"، على حد زعمها. ومن جهتها سارت الخارجية القطرية على خطى نظيرتها التركية، حيث أصدرت هي الأخرى بيانا أكدت فيه رفض قطر قبول القائد العام للجيش الليبي التفويض الشعبي الذي يسمح له بقيادة ليبيا، ووصفت ذلك بـ"الانقلاب على الشرعية الدولية والتوافق الوطني الليبي، واستهتارا واضحا بالجمتمع الدولي".

الليبي أو دعم الإرهاب والغزو التركي". ويبدو أن هذه التطورات المتسارعة أربكت حسابات المحور التركي- القطري، الذي سعى إلى استنفاذ أوراقه السياسية وأدواته الوظيفية لإجهاض أي تحول جديد في المشهد الليبي، قد يُطرح بحكومة السراج التي لجأت إلى تركيا من جديد لدعمها عسكريا متجاهلة بذلك وقف إطلاق النار الذي أعلنه الجيش الليبي. وأكد أمرالله إيشلر، المبعوث الخاص للرئيس التركي رجب طيب أردوغان إلى ليبيا، في تغريدة نشرها في موقع تويتر، أن حكومة الوفاق الليبية طلبت رسميا الأربعاء من تركيا مساعدات عسكرية، لافتا إلى أنه "لا يمكن لتركيا أن تبقى غير مبالية أمام مطلب حكومة الوفاق"، الذي وصفه بـ"الشرعي والرسمي"، بإمدادها بالمساعدات العسكرية.

مؤسسات الدولة، وتفعيل دور الشرطة والقضاء ومساعدة الجيش الليبي في القضاء على أي معوقات لقيام الدولة". واعتبر أن القوى الليبية "لا يهتما" اعتراف الأمم المتحدة بالحكومة الجديدة، موضحا في الإطار أن "الأمم المتحدة اعترفت بحكومة الوفاق التي لم يرشحها أحد، وفرضتها على أبناء الشعب الليبي". وقبل ذلك، أكد المسماري أن "الشعب الليبي ليس أمامه سوى خيارين، إما السلام والمستقبل والقضاء على الميليشيات، أو الاستسلام للغزو التركي"، معتبرا أن "مشروع القيادة العامة للجيش هو مشروع الشعب الليبي وسيادته الوطنية". وطلب في هذا الصدد المجتمع الدولي بأن يختار بين "احترام إرادة الشعب

من التفاصيل حول خارطة الطريق هذه، الأمر الذي فسح المجال لبروز العديد من التقديرات والتكهنات التي تتالت في تقارير إعلامية منشوية لمصادر مطلعة تتضمن سيناريوهات منها "تشكيل مجلس قيادة"، وإصدار "إعلان دستوري" يُحدد الجدول الزمني للانتقال إلى المرحلة الدائمة، و"تشكيل حكومة تقتصر مهمتها في توفير الخدمات الأساسية للمواطنين وتهيئة البيئة للانتقال إلى المرحلة الدائمة". ومع ذلك، كشف عضو لجنة الدفاع والأمن القومي التابعة لمجلس النواب (البرلمان) الليبي علي التكبالي، أن القيادة العامة للجيش "بدأت مشاورات مع عدد من الأطراف الليبية وأعضاء في البرلمان لبحث تشكيل حكومة جديدة ستتولى تسيير البلاد، والعمل على توحيد

رغم موقف المجتمع الدولي الراض لإعلان قائد الجيش الليبي المشير خليفة حفتر إسقاط الاتفاق السياسي وقبوله التفويض الشعبي لحكم ليبيا، إلا أن مراقبين يرون أن حفتر قد ينجح في فرض أمر واقع جديد في ليبيا أسوة بما قام به أعضاء تيار الإسلام السياسي في 2014 عندما انقلبوا على نتائج الانتخابات وشكلوا حكومة في طرابلس رغم رفض العالم تلك الخطوة حينئذ.

## الجمعي قاسمي

تتظيمات الإسلام السياسي، والمليشيات الموالية له، ولنجدة رئيس حكومة الوفاق الليبية فايز السراج تحت عناوين مغشوشة أبرزها الحفاظ على الشرعية الدولية. وأعلنت القيادة العامة للجيش الليبي عن وقف العمليات العسكرية في العاصمة طرابلس، استجابة لدعوة الدول الصديقة والشقيقة، التي طالبت بوقف القتال خلال شهر رمضان، مُحدّرة في هذا السياق من أن "الرد سيكون فوريا وقاسيا جدا" إذا ما خرقت "المليشيات الإرهابية" وقف العمليات العسكرية. وأكدت في بيان لها أنه "لا رجوع عن بلوغ الهدف الذي دفع من أجله أطلنا أرواحهم ودماعهم، وإن استنجد الخونة الجبناء بمرتقة العالم أجمعين"، وذلك في الوقت الذي تجاهلت فيه حكومة السراج هذه الخطوة المفاجئة التي وصفها البعض بأنها تنطوي على رسائل سياسية هامة. وربط مراقبون تلك الرسائل بما كشف عنه الناطق الرسمي باسم الجيش الليبي اللواء أحمد المسماري، من أن القيادة العامة للجيش تستعد حاليا لإطلاق خارطة طريق سياسية لها صلة بإعلان المشير خليفة حفتر قبوله "التفويض الشعبي" لإدارة شؤون البلاد، وإيقاف العمل باتفاقية الصخيرات الموقعة بين الفراق الليبيين في 17 ديسمبر 2015. وقال المسماري خلال مؤتمر صحافي عقده ليل الأربعاء- الخميس، إنه "سيتم خلال الأيام القادمة إعلان القاعدة الدستورية التي سيتم بموجبها تقديم خارطة طريق جديدة تحقق طموحات الشعب الليبي"، مضيفا "سنعمل على تهيئة الظروف لبناء مؤسسات الدولة المدنية الدائمة وفق إرادة الشعب، ونعير عن اعتزازنا بتفويض القيادة العامة لقيادة المرحلة الحالية". ولم يُقدم الناطق باسم الجيش الليبي المزيد



أحمد المسماري

سنعلن قريبا خارطة طريق تحقق طموحات الشعب الليبي

علي التكبالي

هناك مشاورات لبحث تشكيل حكومة جديدة لإدارة البلاد

ويكشف تواتر التصريحات والمواقف الليبية والإقليمية والدولية التي تناولت هذه التطورات، حجم تلك الهواجس، وما رافقها من مخاوف وقلق مستصاعد دفع المحور التركي- القطري إلى استنفاذ أوراقه السياسية والدبلوماسية لحماية

## تراخي الجزائر في مواجهة كورونا يثير فزع الشارع

ودفعت معظم نقابات قطاع التربية إلى إنهاء السنة الدراسية الجارية لكل الأطوار التعليمية الثلاثة، مع احتساب معدل الفصلين الأول والثاني كمعدل للانتقال، فيما يتم إقرار إجراءات خاصة للتلاميذ المقبلين على الامتحانات الوطنية، خاصة بالنسبة لامتحان شهادة البكالوريا.

## قرار التخفيف من إجراءات الحجر رافقته مؤشرات تفشي كبير للعدوى في صفوف الجزائريين

ويرى القيادي في الاتحاد الوطني لعمال التربية والتكوين صادق نزييري أن "اجتماع النقابات الست المنضوية تحت لواء التكتل النقابي لقطاع التربية الوطنية، أكد على أنه من غير الممكن عودة التلاميذ إلى الأقسام في الوضع الحالي وفي ظل الحجر الصحي". ويمثل هذه الخيارات تكون المدرسة الجزائرية أول الضحايا لتفشي وباء كورونا، وبغض النظر عن مستوى التحصيل في ظل الإبقاء المبكر للموسم الدراسي، فإن العطلة المدرسية الطويلة الأمد ستكون لها عواقب اجتماعية ونفسية على التلاميذ والأولياء معا. ويبدو أن الحكومة تريد تدارك قرار رئيس الوزراء بتخفيف إجراءات الحجر، من خلال إصدار تعليمات جديدة تعيد تشديد إجراءات التأطير الصحي الخاص باستئناف بعض الأنشطة، الأمر الذي خلق حالة من الخوف الناجم عن الارتباك في التعاطي مع ملف الجائحة.

صاير بليدي

الجزائر - كشفت تعاطي الحكومة الجزائرية مع وباء كورونا عن تخطيط في اتخاذ مواقف وقرارات حاسمة، خاصة أمام ضغط الانتقادات التي طالت السلطة من قبل الشارع، فبمجرد صدور قرار التخفيف من إجراءات الحجر برزت مؤشرات تفش كبير للعدوى.

وأثار الرقم القياسي الذي سجلته الجزائر في آخر حصيلة لوباء كورونا مخاوف من إمكانية توسع العدوى، نتيجة تراخي الحكومة في تطبيق إجراءات الحجر في ظل الغموض الذي يكتنف تسيير ملف الجائحة. وسجلت الجزائر في آخر حصيلة إصابات، 199 حالة جديدة، وهو رقم قياسي لم يسبق أن عرفته البلاد منذ ظهور كورونا لأول مرة، وهو ما أعاد المخاوف للشارع الجزائري، بعد ظهور مؤشرات استقرار وتحكم خلال الأيام القليلة الماضية. وحذر ناشطون وجمعيات أهلية من تداعيات ما وصف بـ"ارتخاء" الحكومة في مواجهة الوباء، بعد قرارها كسر وتيرة الحجر، برفع الحظر عن عدد من الأنشطة التجارية، حيث لوحظت زحمة كبيرة أمام العديد من المحال والمتاجر المغنية، مما يرجح إمكانية عودة مؤشر الإصابات إلى الارتفاع. وتبقى تداعيات الجائحة على المجالات الاقتصادية والاجتماعية ثقيلة، رغم مساعي الحكومة لإنقاذ بعض الأنشطة التي تستقطب مدا عاملة كبيرة، حيث يتوجه قطاع التربية إلى موسم دراسي أبيض، أمام استحالة ظل الظروف الصعبة التي تمر بها البلاد.

وتنمية بأصحاب "المزايدة بالبطولة الوهمية والابتزاز والاستبداد على شركائهم وأنهم أصحاب الانقلاب على المواقف بعدما سحبوا تعديلاتهم على القانون الجنائي، سواء في ما يتعلق بالحرابات الفردية أو الإثراء غير المشروع".



نزار بركة

على الائتلاف الحاكم تأجيل خلافاته وصراعاته الداخلية

ويؤكد مراقبون أن كلا الحزبين يحاولان تصريف صراعهما السياسي باستغلال أي ثغرة قانونية أو سياسية في عدد من القضايا المعروضة على البرلمان أو الحكومة. ويقول رشيد لزيق أستاذ العلوم السياسية بجامعة ابن طفيل إن "تسريب مشروع قانون تنظيم النشر على مواقع التواصل الاجتماعي محاولة لتفجير الحكومة من داخلها وفرض حكومة وحدة وطنية تضم بقية الفرقاء السياسيين". ورغم عدم وصول مشروع القانون إلى غرفتي البرلمان فإن تسريب المسودة من طرف أوساط الحكومة يشي بان هناك عدم انسجام حكومي، ما جعل نبيل بن عبد الله، أمين حزب التقدم والاشتراكية المعارض، يقول إن "هذا التسريب في هذه الظروف التي تعيشها البلاد غير مسؤول"، مضيفا "إذا كانت الحكومة لديها مشاكل حول تماسكها، عليها أن تعالجها بشكل آخر". ودعا نزار بركة رئيس حزب الاستقلال (معارض)، إلى تأجيل خلافات الحكومة وصراعاتها الداخلية، وعدم إثارة القضايا والمشايخ التي من شأنها إحداث شرخ وانقسام داخل المجتمع خصوصا في ظل الظروف الصعبة التي تمر بها البلاد.

## صراع أجنحة يربك الحكومة المغربية

## محمد ماموني العلوي

بالانفرادات ذات الصبغة الدعائية. وأبرز أن الأمر يتجاوز السلوك الفردي إلى "مسلكية ثابتة ولصيقة بفهم معين للممارسات السياسية التي تفضل نفس المؤسسات عبر نفس أخلاقياتها"، مؤكدا رفضه "التلاعب والركوب السياسي والتخوين الضمني".

وليست هذه المرة الأولى التي يدخل فيها الحزبان في صراع بل سبقها جدال كبير بينهما بخصوص قانون "محاربة الإثراء غير المشروع"، فقد عارض أعضاء من العدالة والتنمية في وقت سابق طلب وزير العدل محمد بن عبد القادر (الاتحاد الاشتراكي) سحب القانون الجنائي المثير للجدل من البرلمان.

ويعمق الصراع بين الحزبين المتحالفين الأزمة الحكومية إذ وصف الاتحاد الاشتراكي قيادات العدالة

الرباط - يكشف اتهام حزب الاتحاد الاشتراكي لحزب العدالة والتنمية بتسريب محتوى مداولات مجلس الوزراء، ومواقف كل طرف فيه بشأن مشروع قانون مثير للجدل ينظم النشر على شبكات التواصل الاجتماعي عن صراع أجنحة داخل الحكومة المغربية، ما يربك عملها.

وكان مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ 19 مارس الماضي، برئاسة سعد الدين العثماني، قد صادق سرا على مشروع قانون رقم 22.20 يتعلق باستعمال شبكات التواصل الاجتماعي وشبكات البث المفتوح والشبكات المماثلة، والذي يحمل عقوبات سجنية ومالية في حق المخالفين، ما اعتبره سياسيون وأكاديميون مغاربة مساهمة من حربة التعبير وتكميما للأفواه.

وتتراوح العقوبات السجنية بين ستة أشهر وستة وغرامة من 5000 درهم إلى 50000 درهم (من 500 دولار إلى 5000 دولار).

واعترف وزير حقوق الإنسان مصطفى الرميد (من العدالة والتنمية) بصحة الوثيقة المسربة حول مشروع القانون، وهو ما يعني حسب مراقبين أنه كان مشاركا في جميع تفاصيل الملف الذي فجر النقاش داخل مواقع التواصل الاجتماعي ووصل إلى داخل مكونات الأغلبية الحاكمة والمعارضة. وكشفت مصادر حكومية لـ"العرب" عن وجود خلفيات سياسية وراء تسريب نسخة غير نهائية من مشروع القانون، ما ينذر بتفاقم منسوب الاستقطاب بين شركاء الحكم في ما تبقى من الولاية الحكومية. ووصف الاتحاد الاشتراكي التوضيحات التي أدلى بها وزراء حزب العدالة والتنمية حول مشروع القانون



لا تضامن في حكومة سعد الدين العثماني